مزاولة اعمالها). ويمكن النظر الى هذه الانتخابات كاحدى المحاولات الاسرائيلية للمجيء بمجالس تمثيلية مطواعة، تنقاد لمشيئة الاحتلال وتنفيذ مخططاته، ولتطبيق مفهوم الحكم الاداري الذاتي، الذي هو صلب السياسة الاحتوائية في تلك الفترة. فقد وردت فكرة اجراء مثل هذه الانتخابات كاحدى مراحل تنفيذ اول مشروع اسرائيلي للحكم الذاتي، كان طرحه دان بافلي في تموز (يوليو) ١٩٦٩، الذي كان يشغل منصب مستشار الحاكم العسكري الاقتصادي في الضفة الغربية. وربط بافلي بين نجاح مشروعه، وبين حدوث بعض التغيرات في المنطقة. ولعله من المفيد الاشارة الى ان العام ١٩٧٠ شهد العديد من هذه التغيرات، مثل ضرب المقاومة في الاردن، وايقاف حرب الاستنزاف، وموت جمال عبدالناصر[٢٠]. اضافة الى ذلك، فان اجراء الانتخابات يتماشى مع سياسة الحكم العسكري الاسرائيلي «بجعل الحياة المدنية لسكان المناطق المحتلة طبيعية، حتى ضمن اطار النزاع العربي ـ الاسرائيلي...»[٢١].

بعد محاولات من جس النبض، أصدر قائد الضفة الغربية، اللواء رافائيل فاردي، قراراً، بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧١، باجراء انتخابات المجالس البلدية قبل نهاية نيسان (ابريل) ١٩٧٢[٢٢]، ثم اصدر قراراً آخر باجرائها على مرحلتين، الاولى في «السامرة» (منطقة نابلس، وفيها تسع بلديات) في ٢٨/٣/١٩٧٢، والثانية في «يهودا» (منطقة الخليل، وفيها ١٤ بلدية)، حسب القانون الاردني للبلديات لعام ١٩٥٥، والذي يمنح حق الاقتراع للبالغين ٢١ عاماً، ويدفعون ضرائب بلدية لا تقل عن دينار اردني (مئة ليرة اسرائيلية آنذاك)[٢٣].

عملت السلطات الاسرائيلية على انجاح الانتخابات بالسبل كافة، ابتداء من اطلاق اشاعة ان كل شخص يحق له الانتخاب سوف يحرم من امتيازات التنقل بين الضفتين وغير ذلك، اذا ما لم تحمل هويته توقيعاً يقر بأنه قد اشترك في الانتخابات، مروراً باطلاق التهديدات بأن ضابطاً اسرائيلياً سوف يعين من قبل سلطات الاحتلال لادارة شؤون كل مدينة، او بلدة، تقاطع الانتخابات، وانتهاء بالضغط على رئيس بلدية نابلس آنذاك، الحاج معزوز المصري، لدفعه الى ترشيح نفسه[٢٤].

لاشك في ان انتخابات العام ١٩٧٢ البلدية، ونتائجها، صبت في اطار السياسة الاحتوائية الاسرائيلية. فهي، ومن خلال الاشتراك فيها، حققت الهدف الاسرائيلي من تطبيع الحياة السياسية، او على الاقل اظهار الوضع للرأي العام بأنه طبيعي؛ ومن جانب آخر، ادت نتائج الانتخابات الى استمرار القيادات «التقليدية» في احتلال معظم المجالس البلدية، بمفهومها القديم للعلاقة بين السلطة والشعب، ومن ثم حققت اسرائيل هدفها، وبدقة، في الفصل «بين دور القيادات المحلية الممثلة بالمؤسسة البلدية على وجه العموم في مجال العمل المحلي، وبين دورها على صعيد العمل السياسي»[٢٥]، فظلت تلعب الدور الاول بما «ينسجم مع السياسة الاسرائيلية... وخاصة في الضفة الغربية...، غير ان محافظة اسرائيل على كافة العلاقات الطبقية التي كانت سائدة، وابقائها المؤسسات البلدية والتجارية... قائمة، وحدها، دون غيرها من المؤسسات، ليس الا كمقدمة طبيعية لاعطاء هذه المؤسسات صفة سياسية واعتمادها كقيادة، لتوقيع صلح معها، حال نضوج الظروف [المحققة] للشروط الاسرائيلية»[٢٦]. ولكن حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ جاءت لتقلب الاوضاع رأساً على عقب.

ثانياً: الاحتواء السياسي في قطاع غزة

لم توجد في قطاع غزة قيادات «تقليدية» تترأس المجالس البلدية المحلية، كما هو الحال في